مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEBUniv.Publish

الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في الجزائر: تكامل في نطاق سلاسل القيمة العالمية (GVC)

دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2015)-

Foreign direct investment and exports in Algeria: integration within global value chains (GVC)

- (Empirical Study during the period (1995-2015)-

أ. محمد مرابط ، جامعة جيجل، الجزائر.

تاريخ التسليم:(18 /2016/12)، تاريخ التقييم:(23 /2017/01)، تاريخ القبول:(07/ 2017/02)

الملخص

لقد أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر مطلبا تسعى إليه الدول النامية عموما والجزائر خصوصا في سياق سعيها على تحقيق تنميتها، وهذا للدور الجوهري الذي يلعبه هذا النوع من الإستثمار وشركاته على المستوى العالمي في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة وفي نطاق سلاسل القيمة العالمية.

وعليه، حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات الجزائرية من خلال الإعتماد على نموذج الجاذبية الموسع (Expended Gravity Model) في تقديرنا للنموذج القياسي. والذي ثبت من خلاله مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر لا ترقى للمستوى المطلوب في تنمية الصادرات الجزائرية .

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الإستثماري، الصادرات، نموذج الجاذبية، بيانات البانل.

Abstract

Foreign Direct investment companies have become a requirement sought by developing countries, especially Algeria in its efforts to achieve development. This is because of the essential role played by this type of investment, and related companies on a global scale in light of current economic transformations.

Therefore, we have tried in this study to shed light on the role played by foreign direct investment flows to upgrade Algerian exports by relying on gravity model in appreciation of the standard model.

Has demonstrated through the contribution of foreign direct investment did not amount required in the Algerian Export Development Level.

Key words: foreign direct investment, investment climate, exports, gravity model, panel data.

مقدمة:

لقد تعاظم دور الإستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، حيث أصبح يمثل السمة المميزة للعولمة الإقتصادية والمالية نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة. وفي الظروف العالمية الراهنة التي تتميز بعدم الإستقرار، أصبحت العديد من الدول بغض النظر عن مستوى تطورها الإقتصادي، في حاجة ماسة إلى الإستثمار الأجنبي المباشر نظرا لانخفاض المصادر الداخلية الناتجة عن عدم كفاية المدخرات المحلية. كما أن القروض الأجنبية أثبتت عدم فعاليتها نظرا للنتائج المترتبة عنها، حيث أصبحت أغلبية الدول المستدينة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها. وهكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية والتضخم والتكاليف المرافقة للإقتراض من العالم الخارجي فإن مصدر التمويل الذي يبقى متاح أمام هذه الدول ينحصر في العمل على جلب الإستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الإستثمار المحلي من جهة أخرى.

أن العالم يسعى اليوم بكافة الطرق إلى التوسع في التجارة الخارجية نظرا إلى الأهمية التي تكتسيها هذه الأخيرة، إضافة إلى أن المناخ الإقتصادي الدولي في تطور مستمر نحو الإتحاد والتكامل الإقتصادي ومحاولة الدول رسم لنفسها إستراتيجية تنموية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وكذلك التنويع في مصادر دخله وتوفير التقنية الحديثة التي من شأنها أن تخرجها من دائرة التخلف .

ومن منطلق أن الجزائر من الدول التي تواجه هذه التحديات التنموية مما استوجب عليها مواكبة هذا التطور الحاصل، عمدت إلى البحث – بالإضافة إلى الإمكانيات الذاتية المتاحة – عن سبل خارجية من ضمن الفرص التي يتيحها النظام الإقتصادي العالمي لتحقيق نمو إقتصادي بالإعتماد على الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي ترقية الصادرات، وتتمكن بالتالي من اللحاق بالركب العالمي لبناء سلاسل الإمداد الخاصة بها، والارتباط بالسلاسل العالمية للإنتاج، فهذا النوع من التجارة (السلاسل) يتيح للدول فرصة الاستفادة من كافة مزاياها التنافسية بغض النظر عن مدى توفر الصناعات العمودية المتكاملة التي تؤمن للمنتجين سلعانهائية. وعليه، فإنه يفتح فرصا جديدة أمام جميع دول العالم مهما كانت إمكانياتها ومستويات نموها لكي تصبح جزءا من منظومة الصناعة والتجارة العالميتين، وهي السلاسل التي تعتمد بشكل أساسي على نشاط المؤسسات عابرة القارات التي تقوم بتوزيع إنتاج السلع والخدمات على أساس جغرافي بين الدول، بحسب المزايا النسبية للدول، وهو ما ساعد عليه التراجع الكبير في تكاليف النقل والاتصالات وثورة المعلومات والاتصالات التي دفعت بدورها لنمو تجارة السلع والخدمات الوسيطة (تراكم القيمة المضافة - بما أصبح متعارف عليه بالتجارة العمودية أو التخصص العمودي). كما زاد الإهتمام بمحاولة قياس مدى تأثير هذا النوع من الإستثمارات على نمو الصادرات، وذلك باستعمال نماذج متعددة وقد اختلفت نتائج هذه المحاولات باختلاف العوامل الخاصة بكل دولة. وعليه، انطلاقا مما سبق سنحاول في هذه الوقة البحثية الإجابة عن التساؤل التالي:

إلى أي مدى تساهم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية وترقية الصادرات الجزائرية في نطاق سلاسل القيمة العالمية ؟

أهداف الدراسة: تتطلع هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل وتقييم واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- تسليط الضوء على تطور قطاع التصدير في الجزائر
- عرض أهم النماذج المفسرة لآداء قطاع التصدير (نموذج الجاذبية Gravity Model)
- تحديد فائدة وجدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية الصادرات الجزائرية من خلال محاولة بناء نموذج قياسي.

أهمية الدراسة: تكتسب أهمية هذا الموضوع في إدراك حقيقة أن الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعتبر المحرك الرئيسي لعملية التنمية الإقتصادية، حيث يقوم باستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وزيادة على ذلك، فهو يتميز بقدرة على المساهمة في نمو حجم الصادرات وبالتالي تحسن الأداء الإقتصادي.

هيكل الدراسة: لمعالجة مختلف جوانب الدراسة إرتأينا تقسيمه إلى المحاور التالية:

أولا: التأصيل النظري للعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات

ثانيا: سلاسل القيمة العالمية (GVC) وتفعيل التنمية الإقتصادية

ثالثا: تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رابعا: تطور أداء الصادرات الجزائرية في ظل الإنفتاح الإقتصادي

خامسا: قياس أثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الجزائرية

1- التأصيل النظري للعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات

فيما يخص العلاقة بين الصادرات بشكل عام والاستثمار الأجنبي، فلم تتوصل الدراسات ولا العلاقات النظرية القديمة منها والحديثة، إلى نتيجة محددة تحكم هذه العلاقة المتعددة، حيث أشار بعضها إلى العلاقة التكاملية بين الإستثمار الأجنبي المباشر، فيما اعتبر الآخرون الإستثمار الأجنبي المباشر بديلا للتجارة.

بالنسبة للدولة الأم: عند مستوى معين من الصادرات في السوق الخارجي وبنفس الأنشطة الإنتاجية التي تحدث قبل عملية التحرر، يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر بديلا لصادرات الدولة الأم، مما يعمل على تخفيض صادراتها بشكل عام على الرغم من ارتفاع صادراتها من السلع الوسيطة والمواد الخام الضرورية لعملية الإنتاج، فتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تهدف إلى تحسين تنافسية الشركات المتعددة الجنسية مقارنة للصناعة في الداخل والخارج، في حين حافز هاته الإستثمارات في الخارج الإستفادة من العمالة الرخيصة والمواد الأولية، وانخفاض تكاليف النقل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المبيعات مما يزيد الطلب

على المواد الوسيطة من الدولة الأم، والذي يزيد صادراتها منها(Ana Paula & Magalhaes, 2005, p:5).كما يرى بعض الإقتصاديين أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لا تحل محل الصادرات، بل تعمل على تحفيزها وتنشيطها وهذا لعدة أسباب أهمها يمكن الشركات من إيجاد قاعدة توزيعية أوسع ومن ثم يعمل على توسيع نطاق مزيج المنتجات التى تباع فى الأسواق الأجنبية بالاضافة إلى مايمكن تحقيقه إذا ما وجهت كافة المبيعات من خلال التصدير من سوق الدول الأم. (ومن ثم، فإن مبيعات الشركة تتمثل فى مزيج من الصادرات والمنتجات التى تصنع محلياً (Edward, 2000, p:4).

بالنسبة للدولة المضيفة: يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات الأجنبية إلي أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير(Fontagné, 1999, p:9)، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، بالإضافة إلي الارتباط بالأسواق العالمية وهو ما تحتاجه الدول للنهوض بالصناعة المحلية، حيثيسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج(Magalhaes, 2007, p:3). ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يساهم في زيادة الإنتاجية وفي إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية. كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية، التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية، وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة وتحقيق التنمية، حيث توصلت الدراسة التي قام بها "**Emery.R**"إلى أن تنمية الصادرات يمكن أن تكون لها دور ايجابي في زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وبالتالي في إحداث النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية، كما أن إحداث التنمية الاقتصاديةينعكس ايجابيا على زيادة الصادرات.

وفي هذا السياق قدم الإقتصادي فيرنون (**Vernon**) نظرية عن دورة حياة المنتوج الدولي (**Product LifeCycle's Theory**) عام 1966، وتقوم على افتراض أساسي وهو أن هناك تفاوت بين الدول في مجال التكنولوجيا، أي ما يعرف بالفارق التكنولوجي. حاولت هذه النظرية شرح حركة الإستثمار الأجنبي المباشر التي تقوم بها الشركات الأمريكية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية في الصناعات التحويلية، فحسب فيرنون هناك ثلاث مراحل لدورة الإنتاج(Vintila , 2010, p:106).

شكل رقم (1): دورة حياة المنتوج وفق فيرنون

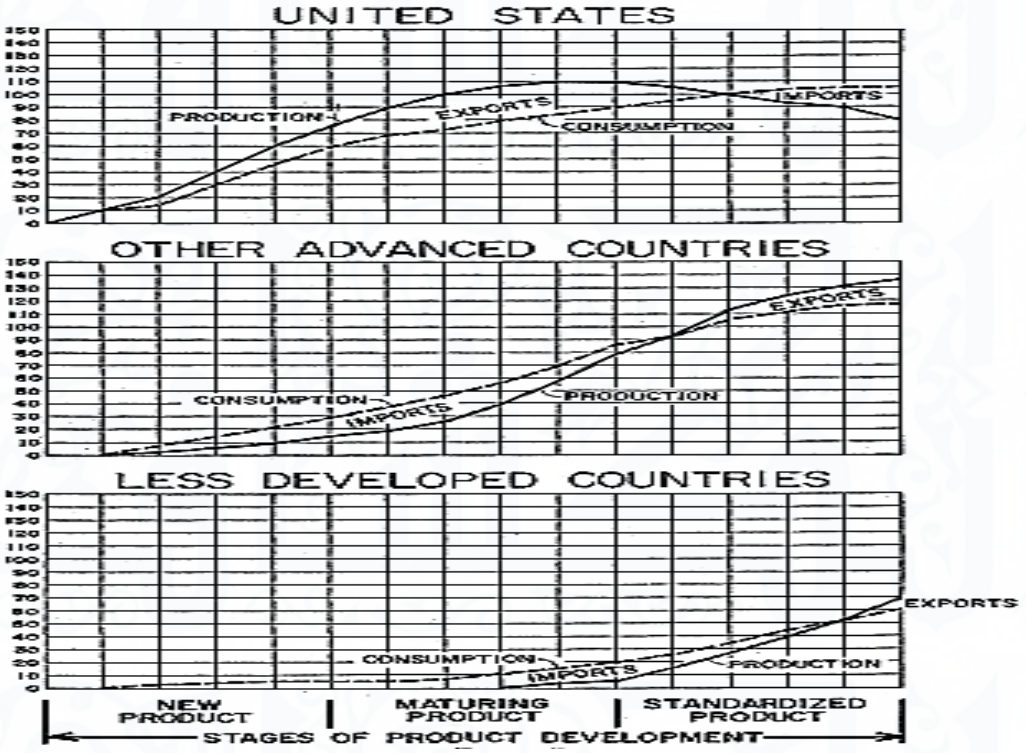

Source: Raymand Vernon (1966)**, International investment and international trade in the product cycle,** the quarterly journal of economics, Vol 80, P: 199.

يتضح من الشكل رقم (1) أن المنتوج يمر بالمراحل التالية:

*** مرحلة المنتوج الجديد:** يتم في هذه المرحلة اختراع المنتج الجديد وإنتاجه وبيعه في الدولة المبتكرة، وهي دولة متقدمة عادة يتوفر لديها الموارد المالية والتنظيمية اللازمة لإجراء البحوث (جانب العرض)، أي أن هذه المرحلة تتميز بالإنفاق الكبير، كما أن لديها عددا كبيرا من المستهلكين ذوي الدخول المرتفعة والأذواق العالية، مما يسمح باختبار المنتج الجديد في الدولة الأم (جانب الطلب)، وتأخذ الصيغة التالية (Nguyen, 2004, p:5):

$U(\tau)$ دالة المنفعة الآنية ρ معدل الحسم τ الفترة الزمنية

بعد ذلك يتم تصديره إلى دولة متقدمة أخرى ذات ظروف طلب متشابهة، وذلك لتلبية الطلب الأجنبي المتزايد على المنتج عندما يبدأ في التوسع. وبالنسبة للشركات الأمريكية فقد قامت بخلق منتجات جديدة ومبتكرة للإستهلاك المحلي وتصدير الفائض لخدمة الأسواق الخارجية، وبعد الحرب العالمية الثانية زاد الطلب في أوروبا على المنتجات المصنعة التي تنتج في الولايات المتحدة، وهكذا بدأت الشركات الأمريكية في التصدير بعد القفزة التي حققتها في المجال التكنولوجي مقارنة بالمنافسين الآخرين.

*** مرحلة المنتوج الناضج:** خلال هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريعة، ويزيد حجم الإنتاج وذلك بسبب توسع المستهلكين في عملية الشراء، كما أن المنافسة تبدأ بالظهور خلال هذه المرحلة، وتقوم الشركة المبتكرة بالإستثمار المباشر وذلك بإنشاء أدوات إنتاج خاصة بها في الخارج، والسبب الرئيسي لقيام الشركة بهذا الإستثمار هو حماية سوقها الذي أنشأته خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير. كما أن هناك أسباب أخرى تدفع بالشركة للإستثمار في الخارج والتي تكون راجعة إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة في السوق المستورد مما يخفض الطلب عليها، كما قد يكون لتكاليف الشحن والنقل دور في قيام الشركة بالإستثمار المباشر بدلا من الإنتاج في الدولة الأم ثم التصدير وما يحمله من تبعات. بالنسبة للشركات الأمريكية مع تصديرها لأوروبا أصبحت تلك التكنولوجيا معروفة وبالتالي بدأت بنسخ وتقليد المنتجات الأمريكية مما أجبر الشركات الأمريكية على إنشاء شركات الإنتاج في الأسواق المحلية للحفاظ على حصصها في السوق في تلك المناطق(Vencent,2016,p:8).

*** مرحلة أفول المنتوج:** تعتبر المرحلة النهائية من دورة حياة المنتج حيث من غير الممكن تمييزه عن غيره من المنتجات سواءا بالدولة الأم أو الدولة المتقدمة التي تم الإنتقال إليه، وأن المنافسة بين المنتجات أو التمييز بينها يتم من خلال السعر وحده، كما أن الضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة صاحبة المنتج المبتكر ستستمر في الإزدياد حيث سينمو عدد المقلدون للمنتج، ومن ثم يصبح العرض أكثر من الطلب القائم، فتنخفض الأسعار أكثر فأكثر. فعند هذا المفترق يصبح تخفيض تكلفة الإنتاج أمرا حتميا، والبحث عن التكلفة المنخفضة يجبر الشركة على تحويل إنتاجها للدول الأقل نموا حيث تكلفة العمل منخفضة، لذا يـرى فيرنون أن هذه المـرحلة تتميز بقيام الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأقل نموا.

2- سلاسل القيمة العالمية (GVC) وتفعيل التنمية الإقتصادية

سلسلة القيمة هي الخطوات المتعاقبة في عملية الانتاج أو الأنشطة التي تضيف القيمة إلى منتج معيَّن حتى يصل إلى المستعملين النهائيين. ومفتاح مفهوم سلسلة القيمة هو أن اضافة القيمة تحدث عند كل مرحلة من المراحل. ويمكن قياس اضافة القيمة هذه وتحليل توزيعها على طول السلسة.

سلاسل القيمة لها بُعد جغرافي، فقد تكون وطنية أو دولية أو عالمية، حسب موقع مختلف العمليات التي تشملها.والبُعد الجغرافي يهم البلدان النامية لأنها تريد أن تعرف ما هي حلقات السلسلة التي توجد داخل حدودها ومدى ربحية هذه الحلقات القائمة والامكانيات المتاحة لإدخال حلقات اضافية (Gereffi & Karina, 2016, p :6).

ويقسم **(Gary Gereffi)** نوعين رئيسيين من سلاسل القيمة: النوع الذي يسيره المشتري والنوع الذي يسيره المنتج(Miguel & Gereffi, 1994, 96):

- **سلاسل القيمة التي يسيّرها المشترون:** يؤدي المشتري الواقع على رأس السلسلة الدور المسيطر الحاسم، وكثيرا ما تكون الصناعاتالكثيفة الاستخدام لليد العاملة في أقل البلدان نموا مسيّرة بالمشترين. ومن الأمثلة على ذلك الملبوسات والفاكهة المجهزة والمنتجات البستانية(Humphrey & All, 2001, p: 3) .
- **السلاسل التي يسيّرها المنتجون:** يؤدي المنتجون أصحاب التكنولوجيا الحاسمة الأهمية الدور الرئيسي، وهو تنسيق مختلف الحلقات وتُحّمل مسؤولية التحقق من كفاءة موّرديهم وزبائنهم. وكثيرا ما يوجد قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر في السلاسل التي يسيرّها المنتجون، وعادة ما تكون صناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال والتكنولوجيا (Gereffi, 2001, p : 30).

من وجهة نظر البلدان النامية فإن سلاسل القيمة العالمية تقدم فرصا جديدة للتصنيع ولسياسات التصنيع، فبدلا من الاضطرار إلى بناء القدرات على نطاق كامل من الأنشطة الصناعية، يمكن للبلدان التركيز بشكل أكبر على الدخول في شرائح محددة من سلاسل القيمة العالمية. ولكن إذا ما ظلت أنشطة تلك الدول محصورة في إطار شرائح ضعيفة، فقد تصبح هذه البلدان متخصصة على نحو زائد عن الحد مع إمكانية تعرضها لمخاطر مصاحبة تتمثل في نقص التنوع وتعرض النمو لمؤثرات معاكسة. وقد عمدت العديد من الدول على اتباع سياسات للدخول في سلاسل القيمة العالمية من خلال تأسيس مناطق اقتصادية خاصة بتسهيلات وحوافز خاصة بهدف جذب الاستثمار الأجنبي. وتعتبر المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين من بين أفضل المناطق المعروفة، وبالنسبة للشركات المدمجة حديثا في سلسلة القيمة العالمية أو تلك الداخلة حديثا في القطاع، فهي تتبع استراتيجية **" الدخول بتأني"** في القطاع أي أنها تدخل في سلسلة القيمة من خلال المساهمة بنسبة صغيرة من القيمة المضافة المتضمنة في المنتج النهائي. أما بالنسبة للشركات الموردة الأخرى التي تعمل في القطاع منذ مدة طويلة فينطوي دخولها في سلسلة القيمة العالمية على **"الانسحاب بتأني"**، من خلال الحد من مجال نشاطها التي كانت اضطلعت به عبر تاريخها. ومع الأخذ في الاعتبار قطاع الملابس كمثال، فإن ذلك من شأنه أن يمثل تنازلا من الشركة عن تصاميمها وعلاماتها التجارية لتجميع ملابس وذلك لحساب مشترٍ رائد من الخارج (UNIDO, 2016, p :7).

في بعض سلاسل القيمة تقوم الشركة الرائدة بالحد من فرص الشركات الأخرى في التطوير. وهكذا، فإن الهدف الرئيسي من تطوير سلسة القيمة العالمية هو السماح للشركات بدخول السلاسل التي توفر ذلك

النطاق، حيث أن الأسواق المختلفة لديها متطلبات مختلفة، ويتنوع نطاق هوامش أرباحها المبدئية. كما أن المعايير البيئية والصحية المعمول بها في الدول المتقدمة تشكل عوائق أمام عملية الدخول في سلسلة القيمة العالمية، إلا أنها تخلق أيضا تحديات وحوافز لتحسين الجودة وتطوير الجوانب التكنولوجية. ويؤدي التركيز المتزايد للمشترين وتجار التجزئة النهائيين (تباين القوى) إلى تقليل قوة المساومة للداخلين الجدد في سلسة القيمة والشروط اللازمة للتطوير.

تتألف نسبة 60 % من التجارة العالمية، التي تتجاوز حالياً 20 تريليون دولار، من التجارة في السلع والخدمات الوسيطة التي تُدمج، خلال مراحل مختلفة، في عملية إنتاج السلع والخدمات الموجهة إلى الاستهلاك النهائي. وقد أدى تجزؤ عمليات الإنتاج وتشتت المهام والأنشطة فيها على المستوى الدولي إلى ظهور نظم إنتاجية عابرة للحدود. ويمكن أن تتخذ هذه النظم شكل سلاسل تعاقبية أو شبكات معقدة، ويمكن أن يكون نطاقها عالمياً أو إقليمياً، ويشار إليها عادة باسم سلاسل القيمة العالمية.

وتؤدي سلاسل القيمة العالمية إلى كثرة الحساب المزدوج في التجارة، لأن المنتجات الوسيطة تُحسب مرات عدة في الصادرات العالمية، ولا ينبغي حسابها إلا مرة واحدة باعتبارها "قيمة مضافة في التجارة. وتضم نسبة 28% تقريباً من الصادرات الإجمالية حالياً قيمة مضافة لا تستوردها البلدان في المقام الأول إلا لإدماجها في منتجات أو خدمات تُصدر بدورها فيما بعد ويُحسب حوالي 5 تريليونات دولار من أصل 19 تريليون دولار في إجمالي الصادرات العالمية مرتين **(راجع الشكل02)** وتحدد نماذج تجارة القيم المضافة في سلاسل القيمة العالمية توزيع المكاسب الاقتصادية الفعلية المتأتية من التجارة على كل اقتصاد على حدة.

وتنتشر سلاسل القيمة العالمية انتشاراً أوسع في بعض الصناعات حيث يمكن الفصل بين الأنشطة فصلاً أسهل، مثل صناعة الإلكترونيات أو صناعة السيارات أو صناعة الملابس، غير أن تلك السلاسل ما فتئت تشمل أنشطة في جميع القطاعات، بما فيها قطاع الخدمات. ولا تتجاوز حصة الخدمات في إجمالي الصادرات في جميع أنحاء العالم 20% ، غير أن زهاء نصف (46%) القيمة المضافة في الصادرات تسهم به أنشطة قطاع الخدمات، لأن معظم صادرات الصناعة التحويلية تتطلب خدمات لإنتاجها.

وتشارك أغلبية البلدان النامية مشاركة متزايدة في سلاسل القيمة العالمية. فقد ارتفعت حصتها في التجارة العالمية ذات القيمة المضافة من 20% في عام 1990 إلى 30% في عام 2000 ثم إلى أكثر من 40% حالياً . غير أن كثيراً من البلدان النامية الأفقر حالاً ما زالت تسعى جاهدة للنفاذ إلى سلاسل القيمة العالمية في قطاعات أخرى غير صادرات الموارد الطبيعية. والروابط الإقليمية في سلاسل القيمة أهم في الغالب من الروابط العالمية، ولا سيما في أمريكا الشمالية وأوروبا وشرق آسيا وجنوب شرقها. أما في الاقتصادات الانتقالية وفي أمريكا اللاتينية وأفريقيا، فسلاسل القيمة الإقليمية أقل تطوراً نسبيا (UNCTAD, 2013, p :22).

الشكل (2): تقديرات القيمة المضافة في الصادرات العالمية

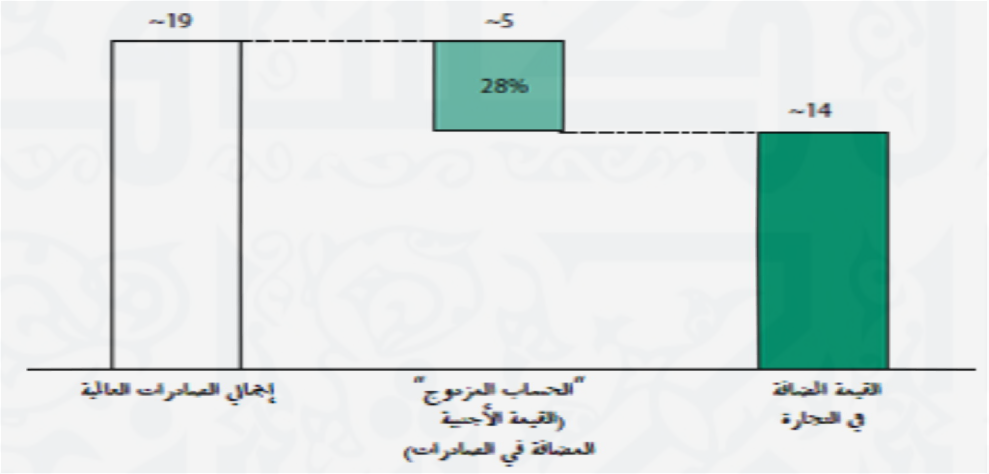

Source: UNCTAD (2013), **world investment report 2013, Global value chains: investment and trade for development**, p: 22.

وينتج ارتفاع الصادرات ذات القيمة المضافة عن عدد من العوامل، ولكن يبدو أن سلاسل القيمة المضافة العالمية تساهم بدور كبير. فلننظر إلى البلدان المتخصصة في مرحلة التجميع. إنها تستورد مدخلات أساسية مرتفعة التكلفة، وتضيف قيمة صغيرة نسبيا إلى هذه العناصر، وتصدر سلعا ذات قيمة مضافة أجنبية بدرجة كبيرة .

ونسب الصادرات ذات القيمة المضافة إلى الصادرات الإجمالية في هذه البلدان غالبا ما تكون أقل. ولكن حتى وإن كانت تؤدي مهام تجميع ذات قيمة مضافة منخفضة، تظل صادراتها مع ذلك تولد جزءا كبيرا من دخلها - أي أن نسبة الصادرات ذات القيمة المضافة إلى إجمالي الدخل المحلي لديها مرتفعة **(راجع الشكل البياني 03)** وهذه الاقتصادات هي أيضا التي حققت نموا بوتيرة سريعة نسبيا منذ منتصف التسعينات، مما يدل على آثار التعلم الكبيرة وانتقال أنواع أخرى من الآثار الانتشارية الإيجابية إلى بقية الاقتصاد نتيجة لارتكاز البلد المعني على سلاسل القيمة المضافة العالمية(روتا وسايتو، 2014، ص:2)

الشكل (3): توليد الدخل القومي من خلال التصدير لعينة من الدول المتخصصة في تجميع المنتجات

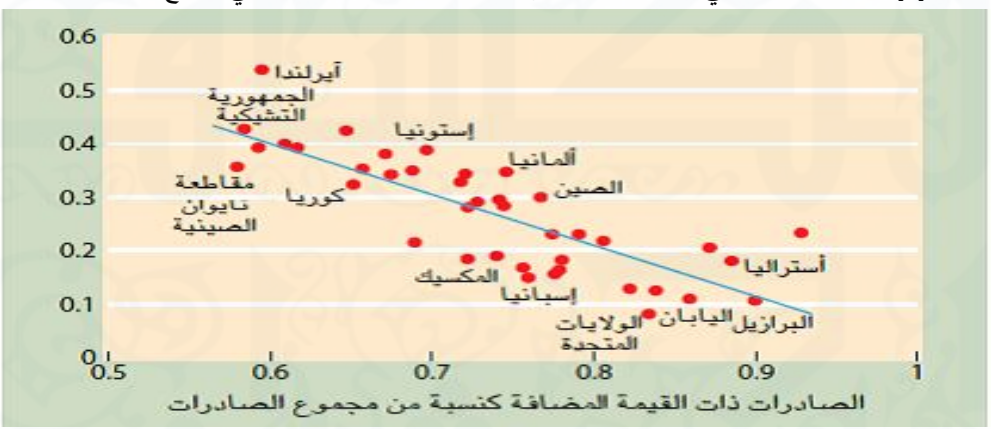

المصدر: ميشيل روتا وميكا سايتو(2014)، سلاسل القيمة العالمية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس، ، ص: 2.

3- تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عملت الجزائر منذصدور قانون 90-10 على جلب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمكن توضيح تطور التدفقات الوافدة منها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (4): تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2015)

(مليون دولار)

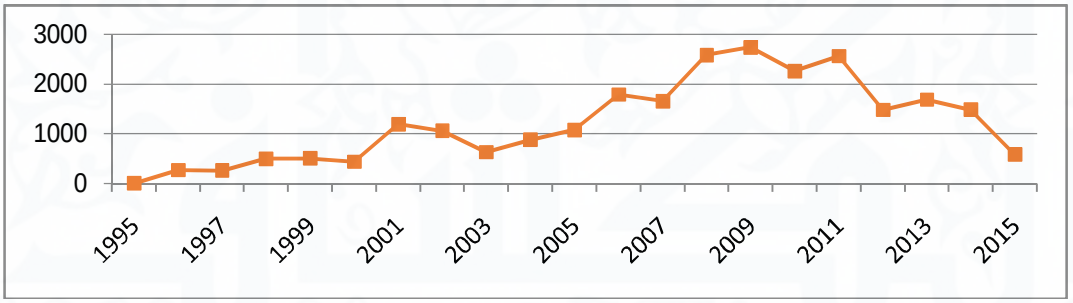

Source: UNCTAD, **world investment report 2015, 2013, 2004, 2000**

من خلال الشكل البياني رقم (4) نلاحظ أن تغيراته تكاد تتطابق مع نظيرتها الخاصة بالتدفقات العالمية للإستثمار، حيث اتسمت فترة التسعينات بالتقلب وبقي ضعيفا رغم الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر مع صندوق النقد الدولي في تلك الفترة، حيث قدر حجم التدفق لسنة 1995 بحوالي 5 ملايين دولار، لتعرف بعد ذلك تقلبات حتى سنة 2000 مسجلة مستوى قدره 438 مليون دولار.

بلغ مستوى الإستثمار الوارد سنة 2001 ذروته بمبلغ يقدر بـ 1196 مليون دولار، وهذا راجع إلى الإجراءات التحفيزية التي قدمتها الدولة لفائدة المستثمرين والضمانات المقدمة وفق قانون الإستثمار 01-03، بالإضافة إلى التحسن النسبي في المناخ الإقتصادي. لينخفض سنتي 2002 و2003 مسجلا تدفق يقدر بـ 1065 مليون دولار و634 مليون دولار على التوالي، وذلك يعزى إلى الركود الإقتصادي الذي أصاب العالم في تلك الفترة. ليشهد سنة 2004 ارتفاعا بنسبة 39.11% واستمر في الإرتفاع حتى سنة 2006 مسجلا تدفق يقدر بـ 1795 مليون دولار بسبب تحسن الأوضاع الإقتصادية في البلاد ومحاربة الإرهاب وفق مبادئ الخطة التي جاء بها رئيس الجمهورية المتمثلة في المصالحة الوطنية بالإضافة إلى تعديل القوانين الخاصة بالإستثمار الأجنبي. وفي سنة 2007 تراجع بـ 7.24%، ويرتفع مرة أخرى سنة 2008 إلى ما قيمته 2593 مليون دولار وذلك لأن الجزائر بسبب محدودية انذماج نظامها المالي في النظام العالمي لم تتأثر بتداعيات الأزمة. ليعرف سنة 2010 تراجعا نتيجة انخفاض الإستثمار الوارد عالميا، بعد ذلك شهد تقلبات سنتي 2011 و2012 نتيجة الأزمة الإقتصادية وكذا الفشل في تحسين جاذبية الإستثمار ورداءة مناخ الأعمال ليستمر حتى سنة 2015 مسجلة تدفق بـ 587 مليون دولار.

4- تطور أداء الصادرات الجزائرية في ظل الإنفتاح الإقتصادي

تعتبر عملية تنمية الصادرات من المسائل الهامة، المتبناة من قبل السياسة الاقتصادية المنتهجة في إطار الإصلاحات، فاتخذت الجزائر عدة إجراءات وسياسات لترقية صادراتها، منها ماهو اقتصادي، ومنها مهو مالي، وتدعم هذه الإجراءات بإصلاح الإطار المؤسسي وخدمات التصدير، ومن أهم هذه السياسات سياسة استهداف الإستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم (1): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من (1995-2015) (مليون دولار)

السنة	الطاقة	الصادرات خارج المحروقات						المجموع
		المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية	
1995	9731	110	41	274	5	18	61	10240
1996	12494	136	44	496	3	46	156	13375
1997	13378	37	40	387	1	23	23	13889
1998	9855	27	45	254	7	9	16	10213
1999	12084	24	41	281	25	47	20	12522
2000	21419	32	44	465	11	47	13	22031

19132	12	45	22	504	37	28	18484	**2001**
18825	27	50	20	551	51	35	18091	**2002**
24612	35	29	1	316	49	47	23988	**2003**
32083	15	50	-	432	97	66	31548	**2004**
46001	20	38	-	651	134	67	45572	**2005**
54613	44	44	1	828	195	73	53608	**2006**
60163	34	44	1	988	153	92	59605	**2007**
79298	34	69	-	1390	340	121	77192	**2008**
45194	49	25	-	692	170	113	44411	**2009**
57053	33	27	-	1089	165	305	56143	**2010**
73489	16	36	-	1495	162	357	71662	**2011**
72620	16	30	-	1660	167	313	70571	**2012**
65487	18	25	-	1608	108	402	63326	**2013**
61472	10	15	2	2350	49	323	58362	**2014**

Source : - Bank of Alegria, **Bulletin statistique trimestriel,** Septembre 2008, p:23.

- Bank of Alegria, **Bulletin statistique trimestriel,** Décembre 2015, p:23.

إن المتمعن في هيكل وتطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1995-2014) يلاحظ استحواذ قطاع المحروقات على النصيب الأكبر مقارنة بالصادرات خارج المحروقات، حيث لم تقل نسبة الصادرات منه عن 93% خلال فترة الدراسة، وهي سمة أصبحت ملازمة للإقتصاد الجزائري منذ سنوات الإستقلال الأولى حتى السنوات الأخيرة.

فقد شهدت حصيلة الصادرات الأجمالية سنة 1995 مبلغ 10240 مليون دولار لترتفع حتى سنة 1997 مسجلة مبلغ 13889 مليون دولار، وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط والناجم عن زيادة الطلب العالمي على الطاقة، لترتفع صادرات المحروقات من 9731 مليون دولار سنة 1995 إلى 13378 مليون دولار سنة 1997، وفي سنة 1998سجلت حصيلة الصادرات حصة تقدر 10213 مليون دولار والتي تعزى إلى الإنخفاض الكبير في أسعار البترول المترتب على الأزمة المالية الأسيوية، لتشهد الحصيلة الإجمالية بعد ذلك تذبذبات ناتجة عن أحداث 11 سبتمبر2001 وتستمر حتى سنة 2002 مسجلة مبلغ يقدر بـ 18825 مليون دولار.

ومع انطلاق سنة 2003 عرفت حصيلة صادرات المحروقات ارتفاعا وبصورة مستمرة حتى سنة 2008 لتسجل مبلغ 77192 مليون دولار وهو راجع إلى الإرتفاع القياسي في أسعار النفط والذي انعكس إيجابا على الحصيلة الإجمالية والتي قدرت بـ 79298 مليون دولار، لتتراجع الحصيلة الإجمالية سنتي 2009 و2010 والذي يعزى إلى انخفاض الطلب على النفط بفعل الركود المترتب عن الأزمة الإقتصادية العالمية، لتتحسن الأوضاع بعد ذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط سنتي 2011 و2012 لتسجل حصيلة إجمالية تقدر بـ 72620 مليون دولار، وتنخفض بعد ذلك انخفاضا كبير حتى سنة 2014 مسجلة حصيلة تقدر بـ 61472 مليون دولار ويعزى الإنخفاض إلى تعرض أحد أكبر مصانع الغاز في الجزائر لهجوم نفذته جماعة مسلحة إرهابية في جانفي عام 2013 حيث انخفضت صادرات المحروقات من 71662 مليون دولار سنة 2011 إلى58362 مليون دولار سنة 2015.

يعود ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات بصفة خاصة إلى ارتفاع عوائد المنتجات النصف المصنعة، ودخول إجراءات التخفيضات الجمركية والجبائية والإدارية في إطار الشراكة الأورومتوسطية ومساعي الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حيز التنفيذ.

5- قياس أثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الجزائرية باستخدام نموذج الجاذبية الموسع

يعتبر نموذج الجاذبية من النماذج الشائعة في التحليل الإحصائي وقد وضع لأول مرة من طرف الإقتصادي جين تنبرجن (**Jan Tinbergen**) سنة 1962 الحائز على جائزة نوبل (Luca & Taglioni, 2011, p : 5)، والذي يستخدم في قياس التدفقات التجارية الثنائية بين بيئتين جغرافيتين بالإعتماد على نماذج إحتمالية إقتصادية، وهو الأمر الذي لم تستطع نظريات التجارية تفسيره، حيث يقوم أساسا ومستوحى من فكرة قانون نيوتن **(Newton)** في الفيزياء والتي تنص على أن قوة الجاذبية بين جسمين في الكون تتناسب طرديا مع حاصل ضرب كتلتيهما وعكسيا مع مربع المسافة بين مركزيهما (Doumbe & Bellinga, 2015, p : 115)، وقد صاغ هذه العلاقة القائمة بين الجسمين بالنموذج الفزيائي التالي(Wanasin, 2011, p :4):

حيث أن:

F_{ij}: مقدار قوة الجذب

M_1 و M_2: تمثل كتلة الجسمين

τ^2: المسافة بين الجسمين

G: ثابت الجاذبية

بافتراض نفس الصيغة الدالية السابقة، استطاع (**Jan Tinbergen**) محاكاة قانون الجذب العام والذي يستخدم في قياس التبادل التجاري الدولي، و يعطى بالصيغة التالية (Bergeizk &Brakman, 2010, p:5):

حيث أن:

F_{ij}: تدفق التجارة من البلد i إلى البلد j

GDP: يعب عن الحجم الإقتصادي للبلدين (الناتج المحلي الإجمالي)

D_{ij}^{θ}: المسافة بين البلدين وهي مؤشر لتكلفة التجارة

قدم **أندرسون وفان ونكوب (Anderson & Van Wincoop)**سنة 2003 و2004 إطارا نظريا آخر لنموذج الجاذبية انطلاقا من دالة المنفعة ذات مرونة الإحلال الثابتة من خلال المعادلة التالية (Cindy & All,2008, p :99):

$$X_{ij} = \frac{Y_i Y_j}{Y_w}\left(\frac{t_{ij}\pi}{\pi_i P_j}\right)^{1-\sigma}$$

حيث: Y_j و Y_i **:** يعبران عن مستوى الناتج الداخلي الخام للدولتين

Y_w: الناتج الداخلي الخام العالمي

θ_i: جزء من دخل الدولة i

t_{ij}: التكاليف المتعلقة بالتجارة من الدولة i إلى الدولة j حيث **($t_{ij} > 1$)**، بالإضافة إلى تماثل تكاليف التجارة **حيث ($t_{ij} = t_{ji}$)**، وكذلك **($\pi_i = P_i$)**. وعليه تصبح المعادلة النهائية بالشكل التالي:

$$X_{ij} = \frac{Y_i Y_j}{Y_w}\left(\frac{t_{ij}}{P_i P_j}\right)^{1-\sigma}$$

بالإضافة إلى عاملي المسافة وحجم الإقتصاد، فقد سعت الأدبيات الإقتصادية إلى توسيع محددات التدفقات التجارية، فعلى سبيل المثال تبين أن للإستثمار الأجنبي المباشر ومتوسط دخل الشريك التجاري أثر إيجابي على الصادرات لأنه يعكس القدرة الشرائية للمستهلكين، كما تظهر الدراسات أن المتغيرات التي تعبر عن القرب مثل الحدود واللغة والتاريخ المشترك تؤثر إجمالا بشكل إيجابي على التدفقات التجارية ويسمى هذا النوع من النماذج بـ **" نماذج الجاذبية الموسعة"**

أ- تحديد متغيرات الدراسة: لأغراض الدراسة سنستعمل نموذج الجاذبية الموسع وذلك بإدخال متغير تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر كمتغير مستقل، بالإضافة إلى المتغيرات المستقلة للنموذج الأصلي: الناتج المحلي الإجمالي، المسافة، عدد السكان.

وعليه يأخذ النموذج الصيغة التالية:

LnX_{it}

LX_{it}: قيمة صادرات الدولة**i** إلى الدولة **j** في الزمن t (مليون دولار أمريكي)

FDI_{it}: صافي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة i (مليون دولار)

GDP_{it} و GDP_{jt}: الناتج المحلي الإجمالي للدولتين i و j (مليون دولار)

POP_{it} و POP_{jt}: عدد السكان الإجمالي في الدولتين i و j

D_{it} : تمثل المسافة بين البلد i والشريك التجاري j (مقدرة بالكيلومتر)

μ_i: الآثار أو الإختلافات المقطعية غير الملحوظة

γ_t: الآثار أو الإختلافات الزمنية

ε_{it}: الحد العشوائي للنموذج مع الفروض التقليدية

ب- عينة الدراسة: تغطي هذه الدراسة أربعة عشر دولة، وذلك للفترة (1995-2014) حيث:

الدول الأوروبية: إسبانيا- إيطاليا- فرنسا- بريطانيا- هولندا- بلجيكا

الدول العربية: تونس- المغرب- مصر

دول أمريكا الشمالية: الولايات المتحدة الأمريكية - كندا

دول أمريكا اللاتينية: البرازيل

دول آسيا: الصين- اليابان

ج- مصادر الحصول على البيانات:

تم الحصول على بيانات إجمالي الصادرات الجزائرية للشركاء التجاريين من قاعدة بيانات منظمة الأونكتاد، أما صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وعدد السكان من قاعدة بيانات البنك الدولي، في حين متغير المسافة بين العواصم فتم الحصول عليها من الموقع المتخصص في قياس المسافات بين الدول.

(www.distancecalculator.globefeed.com/Country_Distance_Calculator.as)

هـ - تقدير النموذج وعرض النتائج

- ✓ **الإحصاء الوصفي:** في البداية لابد من القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية الممثلة في نموذج وعينة الدراسة.

الجدول رقم (2): الإحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية **(Descriptive Statistic)**

Variables	Mean	Median	Std.Dev	Max	Min	Kurtosis	Skewness
LnX	6.322	6.937	2.50	12.73	-3.7	4.510	-1.277
LnFDI	0.450	0.000	1.725	8.02	0.00	14.523	3.647
LnGDP	13.468	13.733	1.695	16.67	9.79	2.306	-0.349
LnPOP	17.891	17.872	1.246	21.20	16.0	3.439	0.775
LnD	7.241	7.413	2.170	9.28	0.00	8.47	-2.313

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9**

✓ **الإرتباط بين المتغيرات التفسيرية:**

يسمح إختبار فحص مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات التفسيرية بتحديد أزواج الإرتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو النموذج من أهم المشاكل التي يمكن ان تحدث عند تقدير نموذج بيانات البانل، وبعد الإعتماد على برنامج **Eviews9** تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (3): مصفوفة الإرتباط بين متغيرات النموذج **(Correlations)**

	LnX	LnPOP	LnGDP	LnFDI	LnD
LnX	**1.000**	-	-	-	-
LnPOP	0.047	**1.000**	-	-	-
LnGDP	0.524	0.625	**1.000**	-	-
LnFDI	0.759	-0.117	-0.298	**1.000**	-
LnD	-0.547	0.418	0.512	-0.873	**1.000**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9**

يتبين من خلال الجدول رقم (3) النتائج التالية:

- وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين المتغير المستقل **(LnFDI)** والمتغير التابع **(LnX)**، وقد قدرت القدرة التفسيرية لهذا المتغير بـ 75.9%، كما نلاحظ وجود علاقة ضعيفة ومتوسطة لمتغيري **(LnPOP)** و**(LnGDP)** بالنسبة للمتغير التابع **(LnX)** وهي طردية، حيث قدرت القدرة التفسيرية للمتغيرين: 4.7% و52.4% على التوالي.
- وجود علاقة ارتباط سالبة متوسطة بين متغير المسافة **(LnD)** والمتغير التابع **(LnX)**، وقدرت القدرة التفسيرية لمتغير المسافة بحوالي 54.7%.

✓ **إستقرارية السلسلة الزمنية (Unit Root Test):**

لابد من إجراء إختبار استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية وذلك من خلال الإعتماد على مختلف الإختبارات الأكثر شيوعا واستخداما **(Augmented Dickey-Fuller ADF)(Phillips & Perron PP)**، وتوصلنا إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

✓

الجدول رقم (4): نتائج إختبارات جذر الوحدة (**Unit Root Test**)

1st Difference I(1)	Level I(0)	Test	Variables
202.326 (0.000)*	19.839 (0.870)	**ADF**	**LnX**
435.770 (0.000)*	29.039 (0.410)	**PP**	
-	22.587 (0.000)*	**ADF**	**LnFDI**
-	19.288 (0.0001*)	**PP**	
88.384 (0.000)*	10.510 (0.999)	**ADF**	**LnGDP**
82.122 (0.000)*	10.489 (0.999)	**PP**	
-	44.385 (0.000)*	**ADF**	**LnD**
-	67.827 (0.000)*	**PP**	
-	57.071 (0.0021)*	**ADF**	**LnPOP**
-	84.635 (0.000)*	**PP**	

- **القيم بين قوسين تشير معنوية متغيرات الدراسة**

***متغيرات لها مستوى دلالة عند 1%**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9**

نلاحظ من الجدول السابق غياب جذور الوحدة على مستوى المتغيرات المدروسة والمتمثلة في: صافي الإستثمار الأجنبي المباشر، المسافة، عدد السكان، مما يدل على استقرار هذه المتغيرات عند المستوى (**level**)، أما المتغيرات المتفاضلة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 1% فقد أثبتت النتائج وجود متغيرين إثنين هما: الصادرات والناتج المحلي الإجمالي.

- ✓ **دراسة علاقات التكامل المتزامن(Cointegration Test)**:

بعد اختبارات الإستقرارية ووجود بعض المتغيرات غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة والتي تنمو بنفس وتيرة الإتجاه على المدى الطويل، والذي يقودنا إلى القيام باختبارات التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات باستعمال إختبار **Pedroni** والنتائج كما يلي:

الجدول رقم (5): إختبار علاقات التكامل المتزامن لـ **Pedroni**

داخل الفرديات (com.AR)	الإحصائية	الإحصائية المرجحة Weighted	الإحتمال
إحصائية V	-1.934	0.883	0.0188
إحصائية RHO	-3.560	-3.493	0.0002
إحصائية PP	-7.343	-5.743	0.000
إحصائية ADF	-7.899	-5.274	0.000
بين الفرديات (Indiv.Ar)	**الإحصائية**		**الإحتمال**
إحصائية RHO	-1.095		0.0365
إحصائية PP	5.131		0.000
إحصائية ADF	-4.400		0.000

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9**

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى غياب علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات المدروسة المتفاضلة من نفس الدرجة، وهذا ما نلاحظه من خلال إحصائية **V، RHO، PP،ADF** والتي تبين رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية وبالتالي عدم وجود علاقات تكامل متزامن داخل فرديات السلة **(com.AR).** كما تبين أيضا إحصائية المجموعة **RHO، PP، ADF**عدم وجود علاقات متزامن بين فرديات السلة **(Indiv.Ar)**المتفاضلة من الدرجة الأولى وبالتالي قبول الفرضية العدمية لإحدى الإحصائيات السبعة لـ **Pedroni.**

✓ **المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية**

تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية**(Panel Data)** من خلال تطبيق ثلاث نماذج: وهي نموذج الإنحدار التجميعي**(Pooled Regression Model)**،نموذج الآثار الثابتة **(Fixed EffectsModel)** ونموذج الآثار العشوائية **(Random Effects Model)**، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): تقدير المعلمات باستخدام نماذج تحليل بيانات البانل

المتغيرات	Pooled Regression	Fixed Effects	Random Effects
Constante	7.748 (0.000)*	8.054 (0.000)*	4.152 (0.291)
LnFDI	-1.287 (0.000)*	0.846 (0.000)*	-0.666 (0.000)*
LnGDP	0.99 (0.000)*	1.348 (0.000)*	1.840 (0.000)*
LnD	-0.520 (0.000)*	-0.526 (0.000)*	-0.299 (0.01)*
LnPOP	-0.584 (0.000)*	-0.486 (0.000)*	-1.126 (0.000)*
Observation	300	300	300
R-Squard	0.6762	0.758	0.436
Adjusted R-Sq	0.6718	0.738	0.4288
Prob (F-Sta)	154.028 (0.000)*	37.660 (0.000)*	57.124 (0.000)*

1.113	0.697	0.5875	**Dw**

- القيم بين قوسين تشير معنوية متغيرات الدراسة

***متغيرات لها مستوى دلالة عند 1%**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9**

بالرغم من أن معظم الدراسات القياسية تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول، إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام إختبار هوسمان (**Hausman**)، والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها من خلال هذا الإختبار.

الجدول رقم (7): نتائج إختبار **Hausman**

Chi-sq. Statistic	Chi-sq.df	Prob
51.029	3	(0.000)*

***مستوى دلالة عند 1%**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9**

نلاحظ من خلال هذا الإختبار أن قيمة الإحصائية (51.029) أكبر من القيمة المجدولة والمقدرة بـ (17.56)، مما يدل على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل وعيعطى النموذج بالشكل التالي:

$$LnX=8.054+0.846LnFDI+1.348LnGDP-0.526LnD-0.486LnPOP$$

تحليل النتائج:

- ✓ تظهر معنوية وجودة لنموذج بوضوح من خلال معامل التحديد، والذي من خلاله نلاحظ أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 75.8% من التغيرات التي تحدث في الصادرات، مما يدل على الأرتباط القوي بين الصادرات والمتغيرات المفسرة له، أما النسبة 24.2% الباقية تفسرها عوامل أخرى لم تدرج في النموذج ومتضمنة حد الخطأ، كما نلاحظ أن المعلمة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% .
- ✓ معلمة صافي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع والمستقل وهو ما يوافق منطق النظرية الإقتصادية، حيث إذا ارتفع صافي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بـ 1% فإن ذلك يؤدي إلى نمو الصادرات الجزائرية بـ 0.846%، كما نلاحظ أن المعلمة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% .
- ✓ معلمة الناتج المحلي الإجمالي موجبة، وهذا ما يوافق منطق النظرية الإقتصادية، حيث أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ1% يؤدي إلى نمو الصادرات الجزائرية بـ 1.348%، كما نلاحظ أن المعلمة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% .
- ✓ معلمة المسافة بين العواصم التجارية سالبة، وهي تمثل تكلفة التصدير (النقل والمواصلات)، حيث أن الدول الأقرب إلى الجزائر يتوقع أن يكون التبادل التجاري بينها أكبر وهو ما يوافق منطق النظرية

الإقتصادية، حيث أن زيادة المسافة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الصادرات بـ 0.526%، كما نلاحظ أن المعلمة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% .

- ✓ معلمة عدد السكان سالبة، حيث أن نمو السكان المتزايد سيؤدي إلى الضغط على الموارد الاقتصادية التي تتمتع بالندرة النسبية أصلا، وذلك لأن النمو السكاني المتزايد سوف يؤدي إلى انخفاض كبير في متوسط الدخل الفردي مما يؤدي إلى انخفاض الميل الحدي للادخار وذلك لأن المستهلكين يحاولون الاحتفاظ بمستوى ثابت من الاستهلاك، لايرغبون التنازل عنه في المدى القصير، أي بمعنى آخر زيادة الميل الحدي لاستهلاك الفرد وهو يعني انخفاض الميل الحدي للادخار وهو سيؤدي بالتأكيد إلى انخفاض كبير في كميات المدخرات مما يرفع سعر الفائدة ويخفض الاستثمارات نتيجة لذلك مما ينعكس سلبا على الإنتاج وبالتالي على المعروض من الصادرات التي هي عبارة عن فائض الإنتاج في السوق المحلية، حيثأن ارتفاع عدد السكان بـ 1% يؤدي إلى اخفاض الصادرات بـ 0.486%، كما أن للمعلمة دلالة إحصائية عند 1%.

الخاتمة:

شكلت ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر مجالا خصبا لكثير من الأبحاث والدراسات التي عنت بتأصيل الظاهرة، وتحديد مختلف جذورها وأبعادها. وتعتبر هذه الظاهرة من أهم ظواهر رؤوس الأموال التي شهدت تطورات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، والتي ساهمت في نمو وتطور قطاع التصدير. فأصبح الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم ركائز التنمية في بلدان العالم عموما وفي الدول النامية بشكل خاص. فقد تساقطت الحواجز الواحدة تلو الأخرى أمام تقدم الشركات المتعددة الجنسية. وباعتبار الجزائر من الدول النامية التي تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية واكتساب حصة في السوق الدولية، فقد عملت على الإنفتاح الخارجي وتوفير المناخ الملائم للإستثمار من خلال إدخال العديد من التعديلات على قوانين وتشريعات الإستثمار، بالإضافة إلى توقيع العديد من الإتفاقيات الثنائية وتقديم مجموعة من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، والقيام بالعديد من الإصلاحات الإقتصادية بهدف تحسين المتغيرات الإقتصادية الكلية.

لقد أثبتت البيانات الإحصائية الصادرة من المنظمات الدولية، أن حصة الجزائر من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة نسبيا، وقد تركزت أساسا في القطاع الصناعي، واستحوذ مجال النفط على النصيب الأكبر منها. وعليه، تعمل الجزائر اليوم على خلق مناخ ملائم لزيادة حصتها من هذه التدفقات. وقد تعرضنا في هذه الدراسة على الدور التي تلعبه الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الجزائرية، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي والذي وصلنا من خلاله إلى مايلي:

- ✓ توفر الإستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من المنافع للدول المضيفة، من بينها تنويع مصادر الدخل ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وتنمية الصادرات.

- ✓ تعتبر سلاسل القيمة أحد اساليب التحاليل التي تتبعها الشركات المتعددة الجنسية لمقارنة أداء نشاطاتها مع المركز التنافسي لها في السوق التي تعمل فيه؛
- ✓ تخفيض تكاليف التجارة وتحسين قدرات الاتصال بالأ سواق الإقليمية والدولية شرطا مسبقا لأي توسع استثماري في نشاطات سلاسل الإمداد، ومن ثم لتطوير أي تعاون بيني أو دولي؛
- ✓ تتوقف جاذبية الدول على مدى كفاءة محددات مناخها الإستثماري، وما مدى تأثيرها على مسار وقرار إستثمارات الشركات الأجنبية؛
- ✓ نموذج الجاذبية من أنجح وأحدث النماذج المفسرة والمستخدمة في قياس تدفقات التجارة ما بين الأقاليم؛
- ✓ وجود علاقة قوية بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر والصادرات، حيث أن نمو تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يساهم في نمو حجم الصادرات بـ 0.846%، وبالتالي توجد علاقة تكامل.

الهوامش والمراجع:

باللغة العربية:

1- ميشيل روتا وميكا سايتو (2014)، سلاسل القيمة العالمية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس، ص: 2.

باللغة الأجنبية:

1- Ana Paula africano & Manuela magalhaes (2005), FDI and trade in Portugal: a gravity analysis, Macroeconomic Studies Center and Forecast, Work in Progress – nº174, p: 4-5.

1- Edward M. Graham(2000), Working Together: Foreign Direct Investment and Trade, Economic Reform Journal, Center for International Private Enterprise, Issue No.3, July, p4.

2- Lionel Fontagné (1999), Foreign Direct Investment and international trade: Complements or Substitutes? OECD science, Technology and industry working papers, p:9

3- Manela Magalhaes & Ana Paula africano (2007), A panel data of the FDI impact on international trade, faculdad economia Universidad do Porto (FEP) working papers, N°235, Jan, p: 3.

4- Vintila Densia(2010), Foreign direct investment theories : an overview of the main FDI theories, European journal of interdisciplinary studies, vol2, December, p:106

5- Nguyen Quoc Hung(2004), Product cycle Mechanism with foreign direct investment and technology transfer, graduate school of economics, university of Tokyo, January, p: 5.
6- Vencent Van Vliet(2016), Product life cycle by Raymond Vernon, Retrieved from Tools Hero, p:8
7- Gereffi Gary & Karina fernandez-stark (2016), Global value chain analysis, Centre on globalization, govermance and competitiveness, p: 6.
8- Miguel korzeniiewcz & Gereffi Gary (1994), the organization of buyer-driven global commodity chains: how US retailers shape overseas productive network, commodity chains and global capitalism, Westport, London, p: 96.
9- John humphrey & all (2001), introduction: globalization, value chains and development, institute of development studies, IDS bulletin 32(3), p: 3.
10- Gereffi Gary (2001), beyond the producer-driven/ buyer-driven dichotomy the evolution of global value chains in internet Era, IDS bulletin 32(3), p: 30.
11- UNIDO (2016), the role of technology and innovation in inclusive and sustainable industrial development, industrial development report, p: 7.
12- UNCTAD (2013), world investment report 2013, Global value chains: investment and trade for development, p: 22.
13- Luca De Benedictis & Daria Taglioni, The trade impact of European Union preferential policies: An analysis through gravity model, springer, New York, 2011, p: 55.
14- Eric Doumbe Doumbe & Thierry Bellinga(2015), A Gravity model analysis for trade between Cameroon and Twenty-Eight European union countries, open journal of social science, Research publishing, August, p: 115.
15- Wanasin Sattayanuwat (2011), Essays on International trade and FDI, Dissertations and Theses from the College of Business Administration. Paper 18, Lincoln Nebraska, February, p:4
16- Van Bergeizk & S.Brakman(2010), The gravity model in international trade: Advances and application, Cambridge university press, New York, P: 5.
17- Cindy Duc & Emmanuelle Lavallée & Jean-Marc Siroën(2008), The Gravity of Institutions, journal Économie internationale, n° 113, p : 99.